الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
30 November 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميتشيك (نائب الرئيس) ..... (صربيا)

ثم: السيد غارسيا غونزاليس (نائب الرئيس) ..... (السلفادور)

المحتويات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع)

(ب) دور المرأة في التنمية (تابع)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-57409 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

في غياب السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)، تولى رئاسة الجلسة السيد ميتشيك (صربيا) (نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)** (تابع)

(ب) **دور المرأة في التنمية** (تابع) (A/64/93، A/64/162 و A/64/162/Corr.1)

١ - **السيد فاليرو بريسينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه من الحيوي وضع قوانين وسياسات شاملة وكلية للقضاء على الفقر. وإن إمكانية الوصول إلى العدالة والعمالة المنصفة أمران أساسيان، إلا أن خلق مجتمع عالمي عادل ونزيه يتطلب أيضا الابتعاد عن النظام الرأسمالي الحالي الذي لا يعمل إلا على استدامة الفقر.

٢ - واستعرض الأسباب الهيكلية والتاريخية للفقر في بلدان الجنوب وأشار إلى أنه تم جعل هذه البلدان معتمدة على النظام الرأسمالي العالمي بينما تتعرض للعنف ولتدمير أوجه التقدم الكبير المحرز فيها. وقد أصبحت مصدرة صافية لرؤوس الأموال إلى بلدان الشمال في الوقت الذي زاد فيه فقرها. وبينما تتكون دولة الرفاه في أوروبا، لا تتعرض الدول النامية إلا إلى اليأس وتدهور الخدمات التعليمية والرعاية الصحية والإسكان وإمدادات المياه والضمان الاجتماعي. وقد أطاح التحرير العشوائي للتجارة وتدمير الإنتاج المحلي وشن الحرب على الزراعة المستدامة بيئيا والإنتاج التقليدي للمحاصيل بأي أمل لتلك البلدان في التغلب على التخلف والقضاء على الفقر.

٣ - وأضاف أن التحديات الجديدة لتغير المناخ والأزمات الاقتصادية أدت إلى ازدياد سوء ظروف المعيشة للفقراء بوجه خاص، كما أن الموارد التي يقدمها النظام المالي السائد إلى البلدان النامية غير كافية وتملي شروطا تنتهك سيادة الدول. وبالرغم من أن تمكين الفقراء من الناحية القانونية أمر هام للقضاء على الفقر، فلا بد أن يمتد إلى جميع نواحي الحياة.

٤ - ومضى يقول إن حكومة فنزويلا البوليفارية لديها خطة للعدالة الاجتماعية لإضفاء الطابع العالمي على حقوق الإنسان والقضاء على الفقر والتغلب على أوجه عدم المساواة. وأضاف أن الموارد النفطية الوطنية تخدم الشعب الآن، وأنه قد تم تحسين توزيع الدخل من خلال تعزيز الاقتصاد الاجتماعي وإضفاء طابع ديمقراطي على حيازة الممتلكات وتوليد عمالة مدرة للدخل وزيادة الأجور الحقيقية للعمال. وقد مكنت البرامج الحكومية بلده من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية، وهو الحد من الفقر المدقع، وجميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، مما يضع بلده في طليعة الكفاح للتغلب على الفقر وعدم المساواة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥ - **السيد المامبيتوف** (كازاخستان): قال إنه من الضروري بذل جهود أكبر للتخفيف من عواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأنه يجب تنقيح كل عمل ومؤشر للأهداف الإنمائية للألفية ومواءمته مع الحقائق الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد، كما يجب وضع سياسات جديدة ومبتكرة. ومن الضروري أيضا إجراء تقييم أكثر موضوعية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المناطق الريفية.

٦ - وأضاف أن كازاخستان قد حققت من جانبها العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها هدف الحد من الفقر، كما أنها تتخذ تدابير لكفالة التقدم بشأن جدول أعمال الأهداف الإنمائية الإضافية للألفية، وتعمل على

تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين وإدماج الاستدامة البيئية وسياسات التنمية الموجهة اجتماعيا ضمن استراتيجياتها الوطنية والقطاعية والمحلية. وقال إن حكومة بلده تتخذ تدابير لاستقرار البيئة الاقتصادية بما فيها من خلال خطط التحفيز لتنمية رأس المال البشري والعمالة، وبخاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية. واتخذت الحكومة نهجا اجتماعيا - اقتصاديا لخلق الوظائف يحسن الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة ويعزز المعونة الاجتماعية المباشرة إلى الفئات المهمشة. وقد انتفعت أكثر الفئات تهميشا بما فيها فئات المسنين والمعوقين والأسر الكبيرة العدد والمحدودة الدخل، من نظام مختلط للحماية الاجتماعية من خلال نظام للمعاشات التقاعدية المتراكمة والتأمين الاجتماعي. وضاعفت الحكومة أيضا جهودها المبذولة لدعم النساء والأطفال واجتذبت تبرعات الجهات المانحة وتقاسمت التكاليف مع شركاء التنمية، وقدمت منافع وتأمينا اجتماعيا إجباريا في عام ٢٠٠٨ لمساعدة النساء أثناء الحمل والولادة، ووفرت الرعاية للأطفال دون سن سنة. وفضلا عن ذلك، عززت الميزانية الوطنية المنقحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ الاستحقاقات والضمانات الاجتماعية للسكان بشكل عام.

٧ - ومضى يقول إن من شأن كازاخستان أن تعمل بروح الشراكة مع الآخرين لمحاربة الفقر، مؤكدة ضرورة وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته المتعلقة بتمويل التنمية. وينبغي أن تتضمن التدابير الإقليمية ودون الإقليمية تدعيم التعاون الدولي والأشكال المبتكرة للشراكة من أجل تمويل التنمية. ويمكن تدعيم الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر والنمو الاقتصادي المستدام على نحو فعال من خلال التمكين القانوني للفقراء في كل من مكان العمل وداخل المجتمع المحلي. واختتم كلامه قائلا إن قرار الجمعية ١٤٢/٦٣ بشأن التمكين القانوني للفقراء، الذي تؤيده حكومة بلده، سيتطلب قيادة سياسية والتزاما من الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة.

٨ - **السيد شين** بونام (جمهورية كوريا): أعرب عن القلق لأن الأزمة الاقتصادية العالمية تركت العالم النامي أكثر ضعفا، ملحقة الضرر بالنساء وغيرهن من السكان المعرضين للخطر. ويجب على المجتمع الدولي أن يحارب النزعة إلى تخفيض المعونة بسبب الموارد المحدودة. وتبذل جمهورية كوريا قصارى جهدها للوفاء بالتزامها من خلال زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية بمقدار ثلاثة أضعاف، بحيث تصل إلى ثلاثة بلايين دولار تقريبا في عام ٢٠١٥. وستزيد أيضا من تركيزها الإقليمي على افريقيا وآسيا إذ تعتزم مضاعفة المعونة المقدمة إلى آسيا بحلول عام ٢٠١٥ والبدء في المرحلة الثانية لمبادرة من أجل تنمية أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد اهتمت جمهورية كوريا منذ أمد طويل بالتنمية الريفية كجزء من برامجها للتعاون الإنمائي لمكافحة الفقر، كما أنها تدعم مشروع قرى الألفية، الذي يجري العمل به في ٨٠ قرية في عشرة بلدان أفريقية.

٩ - وأضاف أن حكومة بلده قد أنشأت نظاما للحصص لكفالة زيادة مشاركة المرأة في السياسة على الصعيدين الوطني والمحلي. وشجعت آخرين على اتخاذ خطوات مماثلة حيث أن التقدم صوب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر أساسي للحد من الفقر على المستوى العالمي. ويمكن زيادة تعزيز التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة عن طريق تقديم المساعدة إلى البلدان ذات الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني وتعزيز الحوار بشأن الإدماج الذي يستهدف تحسين المساواة بين الجنسين. وبالرغم من أهمية التمكين القانوني للفقراء، ينبغي لمناقشات اللجنة حول هذه المسألة ومشروع القرار ذي الصلة المزمع تقديمه قريبا أن يواصلا التركيز على التنمية.

١٠ - **السيد ميينت** (ميانمار): قال إن حياة الفقراء تظل بلا أمل دون مساعدة الآخرين أو وجود شبكة للأمان الاجتماعي. وأضاف أن التعاون الدولي من أجل التنمية أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى في ظل الأزمات المالية والاقتصادية الحالية. وعلى الأمم المتحدة أن تعبئ دعم جميع الكيانات ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي لمساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر. وينبغي استعمال الآليات القائمة للحد من الفقر واستحداث آليات جديدة. وتوجد حاجة إلى زيادة ضخمة في المساعدات لتمكين الحكومات من الوفاء بالتزاماتها بتخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومن الضروري أن تبذل الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية جهودا مستمرة ومتضافرة لتحسين حياة الناس.

١١ - ومضى يقول إنه بينما تبذل ميانمار قصارى جهدها للقضاء على الفقر، فهي لم تحصل على أية مساعدة من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو مصرف التنمية الآسيوي منذ عام ١٩٨٨. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الجزاءات الظالمة واللاأخلاقية التي فرضتها من جانب واحد دول غربية معينة على ميانمار، مما أعاق إلى حد كبير خططها الإنمائية الوطنية. وقد فقد آلاف الأفراد في جميع أنحاء ميانمار وظائفهم، وهم يعانون.

١٢ - واستطرد قائلا إن جهود ميانمار لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق الوظائف تضمنت تدابير لتوسيع نطاق الإنتاج الزراعي وتشجيع أصحاب المشاريع الخاصة على استصلاح الأراضي الخالية والمراحة، فضلا عن الأراضي البكر والرطبة من أجل الزراعة مما يزيد إنتاج الأغذية زيادة كبيرة. وشجعت ميانمار أيضا على خلق الوظائف في القطاع الخاص، مما أدى إلى زيادة الاستثمار عن طريق كل من المستثمرين المحليين والأجانب وإنشاء عدد من المناطق الصناعية في مختلف أنحاء البلد تولد وظائف جديدة للشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ سنة. وتتعاون ميانمار على الصعيد الإقليمي مع غيرها من أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في الجهود التي تستهدف التنمية الريفية والقضاء على الفقر.

١٣ - **السيد لوليشكي** (المغرب): قال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب بذل الجهود الدؤوبة والجماعية من جانب المجتمع الدولي الذي يجب أن ينفذ جميع التزاماته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، بما فيها تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ومن ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا. والأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية لتمكين البلدان النامية، وبخاصة البلدان التي تعاني من الفقر المدقع، من تولي زمام عملية التنمية ومحاربة الفقر. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال زيادة الاستثمار والمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة. ويضع تغير المناخ عبئا إضافيا على البلدان الفقيرة، إذ يعرض حياة الملايين للخطر ويزج بملايين أخرى إلى الفقر المدقع.

١٤ - وأضاف أن نتائج مؤتمر كوبنهاغن لتغيير المناخ يجب أن تستجيب لمصالح البلدان الأكثر تضررا من هذه الآفة، كمسألة بقاء واستقرار سياسي. وفضلا عن ذلك، فحيث أن النساء هن أول المتضررين من جراء الفقر المدقع والأزمات في العالم، فيجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لتحسين تلبية احتياجاتهن فيما يتعلق باستقلالهن الذاتي وتدعيم مشاركتهن في عملية التنمية.

١٥ - ومضى يقول إن التزام المغرب بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا جرى التعبير عنه عن طريق تحقيقه في عام ٢٠٠٧ للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمكافحة الفقر والجوع والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تستهدف، فضلا عن غاياتها المعنية بالحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي، مساعدة السكان المستهدفين على صنع مستقبلهم بأيديهم

عن طريق التركيز على الأنشطة المدرة للدخل الثابت وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتدعيم حقوق المرأة. ولدى المغرب خطة للتأمين الصحي الإجباري وخطة للمساعدة الطبية تستهدف مساعدة الفقراء.

١٦ - واستطرد قائلا إن حكومة بلده بدأت أيضا عمليات إصلاح رئيسية للإطار القانوني والسياسات الحكومية من أجل المساواة بين الجنسين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعاد قانون الحكومة المعني بالائتمانات البالغة الصغر بالنفع على ما يقدر بأكثر من مليون شخص، أكثر من نصفهم من النساء. وتحسن التمثيل السياسي للمرأة أيضا تحسنا كبيرا في البرلمان والحكومة، حيث شغلت سبع نساء مناصب استراتيجية هامة؛ كما شهدت الانتخابات المحلية التي أجريت مؤخرا زيادة في مشاركة المرأة. وفضلا عن ذلك، جرى تعديل عدد من القوانين بغية تعزيز المساواة بين النساء والرجال وحماية حقوق النساء والأطفال بإضافة حكم جديد في قانون الأسرة يضمن تشاطر الزوجين المسؤولية. ويجري تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الميزانية العامة للدولة بغية تعزيز مكافحة أوجه التفاوت بين الجنسين وكفالة تحسين توزيع الموارد في القطاعات الاجتماعية للنساء والأطفال.

١٧ - وأضاف أن المغرب يلتزم التزاما قويا أيضا بالتنمية المستدامة لأفريقيا كما يتضح من خلال تنظيمه المؤتمر الأفريقي الأول المعني بالتنمية البشرية عام ٢٠٠٧. وتوجد حاجة إلى الأخذ بنهج عالمي يرتكز على التضامن الدولي المستدام والإرادة السياسية الضرورية من أجل حل قضية الفقر الحل الواجب.

١٨ - **السيد كويتريك** (سلوفاكيا): قال إن التعاون العالمي في مجال الاقتصادي الكلي أمر بالغ الأهمية لتلافي أثر الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية وتهيئة ظروف مؤاتية لتحقيق نمو متجدد ومستدام. وبينما تتحمل جميع البلدان المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، لا بد للبلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بدور أكبر في معالجة التحديات العالمية، ويجب ألا تتغاضى عن الأهداف الإنمائية للألفية رغم الأوقات الصعبة الراهنة. ويتضح التزام سلوفاكيا بالوفاء بواجباتها تجاه الأهداف الإنمائية للألفية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها في إطار عدد من البرامج والمشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف في غرب البلقان وأوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا، ومن خلال إدراج المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها من أولويات السياسة الخارجية لسلوفاكيا. وتتطلب كفالة النمو المستدام في البلدان النامية أن يركز المجتمع الدولي على أكثر الفئات ضعفا، وبخاصة النساء والأطفال، ممن سيواصلون معاناتهم على نحو غير متناسب من الفقر، إلا إذا جرى تحرير المرأة وتمكينها وتعليمها وإعطائها فرصة استخدام إمكانياتها الاقتصادية استخداما كاملا. وتضطلع المرأة بدور غير مسبوق في عملية التنمية، ولهذا فتوفير المساعدة الإنمائية للمرأة أمر هام. وتدرك سلوفاكيا الحاجة إلى تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذا الصدد وتؤيد إقامة كيان جنساني داخل منظومة الأمم المتحدة، مما يعزز مساءلة وفعالية أعمال المنظمة.

١٩ - **السيد كوميزاكيس** (مالطة): قال إن أي موقف اتخذ أو توصيات صدرت بشأن تمكين المرأة أو المساواة بين الجنسين فيما يتصل بالصحة والحقوق الإنجابية الجنسية ينبغي ألا يشكلا أي التزام على أية دولة طرف باعتبار الإجهاض من الأشكال المشروعة لحقوق أو خدمات الصحة الإنجابية، وأن أية مناقشة للحقوق والخدمات أو السلع الأساسية المتعلقة بالصحة الإنجابية يجب أن تعقد في إطار الحق في الحياة، وهو حق من أهم حقوق الإنسان الأساسية. ويعتبر تشريع مالطة أن إنهاء الحمل من خلال إجراءات الإجهاض

المتعمد غير قانوني، كما أنه لا يعترف بالإجهاض كتدبير من تدابير تنظيم الأسرة. وعلى الرغم من أن حكومة بلده تؤيد برامج وصكوكا مثل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فقد أكد من جديد على تحفظات حكومة بلده على مصطلحات مثل ''حقوق إنجابية''، أو ''خدمات إنجابية''، أو ''التحكم في الخصوبة''.

٢٠ - وأضاف أن المساواة بين الجنسين أمر رئيسي بالنسبة لسياسة مالطة الإنمائية، وأنها تعتبر أساسية للحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، فتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وهو أولوية وطنية، يهدي أنشطتها للمساعدة والتعاون في مجال التنمية، كما أنه مسألة شاملة في جميع مناحي السياسة الإنمائية. ومضى يقول إن حكومة بلده قد اتخذت تدابير متنوعة لإدماج منظور جنساني في استراتيجياتها الإنمائية، كما أنه قد تم تدعيم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جدول الأعمال الوطني لكفالة تكافؤ الفرص في تصميم وتطبيق وتحليل ومراقبة جميع القوانين والسياسات والبرامج. وأضاف أن مالطة تشجع الإدماج الفعال للنساء والرجال الذين يعيشون في فقر، كما أنها تعزز تكافؤ الفرص عن طريق دفع معدلات التوظف بصفة عامة إلى الأمام، وبخاصة من خلال تضمين العمال المسنين والنساء والفئات الضعيفة في سوق العمل. وتشجع مالطة أيضا توفير عدد أكبر من المساكن الملائمة والتي يمكن تحمل نفقاتها، كما أنها تعزز اتخاذ تدابير تستهدف منع الفقر والاستبعاد الاجتماعي من الاستمرار من جيل إلى جيل. وهي تقدم خدمات رعاية الطفل وتعزز التدابير المؤاتية للأسرة للتشجيع على تساوي مشاركة المرأة والرجل في سوق العمل. وقد أجرت لجنة مالطة الوطنية لتعزيز المساواة دراسة عن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في بلدان عديدة بغية تعزيز بناء القدرات الوطنية في مالطة وتكرار مبادرات معينة. واختتم كلامه بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تجري دراسات مماثلة وأن تتبادل أفضل الممارسات.

٢١ - **السيد جافاروف** (أذربيجان): قال إن أذربيجان تمكنت من تخفيف الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصادها وأنها قد حققت استقرارا اقتصاديا مستداما حيث يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من ٤ في المائة.وقد أسفر نجاح بدء وتنفيذ العديد من مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية عن دفع اقتصاد البلد إلى الأمام، وأسهم إسهاما كبيرا في تنمية بعض بلدانها المجاورة. وقد تضررت أذربيجان من الأزمات العالمية الحالية في مجالات الاقتصاد والمال والأغذية والطاقة، ومن النزاع المسلح الدائر بين أرمينيا وأذربيجان الذي أسفر عن احتلال خُمس أراضي أذربيجان وجعل شخص من كل ثمانية أشخاص في البلد من المشردين داخليا أو اللاجئين.

٢٢ - وأضاف أنه مع ذلك، فبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، نفذت حكومة بلده عددا من الخطوات للقضاء على الفقر؛ فعززت تدابير تدعيم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وشجعت وجود قطاع خاص أقوى وزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين نوعية الوظائف، ووفرت إمكانية الحصول على قدم المساواة على الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، وخفضت معدلات البطالة. وتراعي السياسات الوطنية الرئيسية، مثل استراتيجية الحكومة للعمالة الوطنية، الرفاه الاجتماعي واحتياجات الحماية بالنسبة للفئات الضعيفة وبخاصة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٣ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالتمكين القانوني، فتهيئة إطار قانوني ملائم لإمكانية الوصول على نحو متساو ومعقول إلى العدالة والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية يجب أن يكون مصحوبا بآليات فعالة تكفل إمكانية الوصول

إلى العدالة. ومن المهم كذلك تحسين نوعية الخدمات الطبية والتعليم و ينبغي توفيرهما بتكلفة معقولة للجميع. وينبغي إزالة العقبات التي تعوق فرص الأعمال التجارية وإمكانية الوصول إلى الأسواق والمؤسسات المالية والحصول على الائتمان والقروض، ويحدث ذلك بصفة أساسية من خلال حماية وتعزيز حقوق العمل وحقوق مباشرة الأعمال الحرة، فمن دواعي القلق الشديد أن يوجد ٦٠٠ مليون نسمة يعملون مقابل أقل من ١,٢٥ دولار يوميا وفقا لمنظمة العمل الدولية. وبالرغم من أن كل بلد يجب أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية فيه ويكفل تناسق الجهود الوطنية مع البرامج والتدابير والسياسات العالمية الداعمة، ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تكون الإطار العالمي الرئيسي لمعالجة مسائل التنمية الاجتماعية، وبخاصة المسائل المتعلقة بتخفيف حدة الفقر. وللعقد الثاني للقضاء على الفقر دور رئيسي يضطلع به في هذا المضمار.

٢٤ - **السيد طاغوري** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه بالرغم من الجهود الدولية، تظل الآثار التهميشية للفقر ملموسة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. ومن الضروري تخصيص المزيد من الموارد للمعونة الغذائية غير المشروطة ولبناء القدرات الوطنية. ومع بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، على الأمم المتحدة دور هام تضطلع به في تعبئة الإرادة السياسية الجماعية لتوفير احتياجات أكثر الفئات ضعفا في مواجهة تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية الذي تسببت فيه الأزمة المالية مؤخرا. ومن الضروري أن تتضمن الخطط الوطنية للحد من الفقر استراتيجيات لمكافحة البطالة وهجرة الأدمغة ومتلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكلها تؤثر تأثيرا بالغا على الموارد البشرية التي تلعب دورا حاسما في التنمية المستدامة. واستجابة المجتمع الدولي المبكرة للكوارث الطبيعية أمر أساسي أيضا من أجل البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

٢٥ - وأضاف أن بلده قد استهل ''الحملة الخضراء'' لتسخير التكنولوجيا لاستصلاح الأراضي في تجمع دول الساحل والصحراء وفي جميع أنحاء أفريقيا، كما مول بلده بالاشتراك مع نيجيريا وكوبا برنامج جنوب - جنوب للرعاية الصحية للعديد من البلدان الأفريقية. ويدعم بلده سياسات الاتحاد الأفريقي لتعزيز التكامل بين بلدان القارة من خلال الاستثمار المشترك، ويمول المؤسسات التي تقدم قروضا للأعمال التجارية في دول الساحل والصحراء، ويشجع مواطنيه على زيادة استثماراتهم الخاصة في أفريقيا.

٢٦ - **السيد لكحل** (تونس): قال إنه نظرا للطابع المتعدد الأبعاد لأسباب الفقر وآثاره، يجب وضعه في سياق عالمي ومعالجته بطريقة متكاملة. والفقر ليس أمرا حتميا إلا أنه نتيجة من نتائج عدم انتظام التنمية الاقتصادية وتفاوت سرعتها. ولهذا فمن الضروري إقامة شراكة عالمية حقيقية ترتكز على التضامن والتعاون بغية تعزيز التنمية والمساعدة على القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد تتضح أهمية اليوم الدولي للتضامن الإنساني والعقد الثاني للقضاء على الفقر وإنشاء صندوق التضامن العالمي بناء على مبادرة تونس. ولا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتشغيل الصندوق في أقرب وقت ممكن.

٢٧ - وأضاف أن حكومة بلده قامت بإصلاحات بعيدة المدى للإسراع بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وهي إصلاحات سمحت بظهور طبقة متوسطة عريضة ومجتمع متوازن مما يظهر التضامن. وتتخذ التدابير أيضا لتدعيم برامج الحماية الاجتماعية بطرق منها وضع حد أدنى للأجور وجمع أموال من المؤسسات العامة أو الخاصة من أجل الفئات الضعيفة. وقد ساعدت هذه البرامج والآليات على إدماج عدد أكبر من الفئات المستضعفة في دائرة الإنتاج من خلال تشجيع الشباب والباحثين عن عمل وذوي الدخول المنخفضة على إنشاء مشاريع، كما ساعدت على إحراز

تقدم صوب تحقيق التغطية الاجتماعية للجميع والتحسين المستمر للأجور الأساسية. ومع ذلك فما زال هناك ما يمكن عمله في هذا المجال. ولدى حكومة بلده أيضا خطط لضمان مصدر واحد للدخل على الأقل لكل أسرة تونسية خلال الخمس سنوات القادمة.

٢٨ - **السيد أغوبار باتريوتا** (البرازيل): قال إن القضاء على الفقر واجب أخلاقي وعنصر أساسي من عناصر الحق في التنمية. وقد اتخذ المجتمع الدولي خطوات هامة صوب إقامة إطار شامل بغية فهم ومعالجة التحديات التي يواجهها على نحو أفضل، وقد حان الآن وقت التركيز على التنفيذ. وفي هذا الصدد، يجب الأخذ باستراتيجيات للنمو الاقتصادي بالاقتران مع سياسات عامة لمساعدة الفقراء على التغلب على العوائق اليومية التي تواجههم في الطريق إلى تحقيق الرخاء. ولتخفيف الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية والسماح للبلدان النامية باتخاذ سياسات لمواجهة التقلبات الدورية وتمويل تدابير الحماية الاجتماعية، يجب على المجتمع الدولي أن يزود البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأكثر ضعفا، بقدر كبير من الموارد الجديدة والإضافية. وينبغي للهيكل الإنمائي للأمم المتحدة أن يواصل استكشاف مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، إلا أن ذلك ينبغي ألا يعتبر بديلا لأوجه القصور في المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب معالجة هذه القضايا في الحدث الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المزمع عقده عام ٢٠١٠، كما يجب على الدول الأعضاء أن تؤكد من جديد دعمها للأهداف الواردة في إعلان الألفية، وأن يمثلها في هذا الاجتماع رؤساء الدول والحكومات، وأن تأتي بمقترحات جديدة لاتخاذ إجراءات متعددة الأطراف ضد الفقر والجوع.

٢٩ - وأضاف أن وفد بلده يؤمن بتمتع الفقراء على نحو كامل بالنظام القانوني وإمكانية وصولهم إلى العدالة، وسيشارك في تقديم مشروع القرار المعني بالتمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر. وقد اتخذت البرازيل عددا من التدابير لمكافحة الفقر. وقد كان لبرنامج البرازيل ''القضاء على الجوع'' على وجه الخصوص أثر كبير جدا. ومن الأولويات الرئيسية أيضا للحكومة البرازيلية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما يتضح من برنامج شهري للرواتب الأسرية من أجل الأسر التي تعيش دون الحد الأدنى من الدخل، وذلك مقابل التحاق أطفالهم بالمدارس والكشف الطبي والتطعيم. وفي عام ٢٠٠٩، ساعد هذا البرنامج حوالي ٣٠ في المائة من السكان، وجرى إنفاق ٧٠ في المائة من النقد المحول على الأغذية، وانتفع ٤٠ في المائة من أفقر السكان بـ ٩٠ في المائة مما أنفقته الحكومة من خلال البرنامج. واعترف البرنامج أيضا بالدور الحاسم الذي تقوم به النساء في التغلب على الفقر والاستبعاد، وكانت النساء هن المتلقيات الرئيسيات للأموال في إطار هذا البرنامج.

٣٠ - **السيد أوسانتوكان** (نيجيريا): قال إن معايير التنمية تتضمن القدرة على تزويد السكان بالضروريات الأساسية مثل التعليم والغذاء والمأوى والخدمات الصحية الجيدة والعمالة المدرة للدخل. وفي هذا السياق يجب تحقيق الأمن الغذائي ويجب معالجة الأسباب الجذرية لنقص الأغذية من خلال برامج استراتيجية ومنسقة.

٣١ - وأضاف أن أفريقيا تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة من أجل استهلاك الأغذية وتصديرها. ولذلك فمصير أفريقيا يرتبط بالإمكانيات في هذا القطاع. وقد تسببت الأزمات التي حدثت في أوقات متقاربة مؤخرا في إضعاف القدرات التي سبق تحسينها. ولدى نيجيريا إمكانات هائلة للإنتاجية الزراعية المرتفعة، إلا أن قطاعها الزراعي يعاني من تدني مستوى الميكنة وعدم كفاية الهياكل الأساسية الداعمة ورأس المال والافتقار إلى الاستثمار الذي يركز على الزراعة. ومع ذلك، عززت الحكومة الاتحادية النمو وإقراض المزارعين بغية تعزيز الزراعة التجارية الواسعة النطاق، ضمن جملة أمور.

وترحب نيجيريا بالشراكات الثنائية للاستثمار في الزراعة وتحسين شبكتي الطرق والسكك الحديدية، وتطوير وتنويع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

٣٢ - ومضى يقول إن التنفيذ الناجح للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا يقدم الإطار الأكثر فعالية لمعالجة مشكلتي الجوع والفقر في القارة في الأمدين القصير والطويل. وينبغي دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق ثورة خضراء أفريقية في أقرب وقت مستطاع.

٣٣ - واستطرد قائلا إن الصحة مسألة أخرى تؤثر على الرخاء. وقد بددت الآثار المدمرة للأوبئة قدرات الموارد البشرية في أفريقيا. وكانت هناك حاجة إلى إقامة شراكات ووضع استراتيجيات لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

٣٤ - وأضاف أن استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر تتضمن برامج الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر وغيرها من المبادرات الشعبية الأخرى. ووضع أحد البرامج حوافز تجعل احتفاظ الشخص بأطفاله في المدرسة شرطا مسبقا للحصول على الخدمات الصحية المجانية.

٣٥ - ومضى يقول إن استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر يجب أن تراعي أهمية المرأة بالنسبة لصحة المجتمع واستدامته. فالمرأة التي ما زالت محرومة في جميع المجتمعات يجب أن تزود بما يلزم لتمكينها من أن تسهم إسهاما قيما في صحة الأسرة والأمة. ويجب اتخاذ تدابير لتعزيز وصول النساء إلى المشاركة وصنع القرار في جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣٦ - **السيد دال أوغليو** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن أي مناقشة للحد من الفقر يجب أن تتضمن السلوك الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين الدوليين. وهناك حوالي ٢١٢ مليون مهاجر دولي في جميع أنحاء العالم، وقد حولوا ما يقدر بـ ٣٠٥ بلايين من الدولارات عام ٢٠٠٨ ومجموع التحويلات السنوية للمهاجرين الدوليين أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان المتقدمة النمو. وعلى الرغم من أن المهاجرين لا يمثلون إلا ٣ في المائة من سكان العالم، فتحويلاتهم تقرب من ثلثي مبلغ الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية.

٣٧ - وأضاف أنه مع ذلك، ففي أوقات الهبوط الاقتصادي، عندما تكون الإسهامات الإيجابية للمهاجرين موضع شك، يكون من المهم التأكيد على أن تحديات الهجرة تتطلب قرارات مسؤولة في مجال السياسات لصالح البلدان المضيفة والبلدان الأصلية والمهاجرين أنفسهم. وفي هذا الصدد يكون إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ المعنون ''التغلب على العوائق: تنقل الأشخاص والتنمية'' ملائما في توقيته بوجه خاص.

٣٨ - ومضى يقول إنه ينبغي إدراج الهجرة في خطط التنمية الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. والهجرة الداخلية التي تتضمن عددا يقارب أربعة أضعاف عدد المهاجرين الدوليين ومبالغا أكبر من المبالغ التي يمولونها، لا تلقى إلا اهتماما ضئيلا. وكان هناك مؤخرا قدر أكبر من النجاح في وضع سياسات لاستعمال الهجرة كحافز للتنمية بدلا من التركيز على آثارها السلبية. وتقوم عدة وكالات للأمم المتحدة بإعداد كتيب عن إدماج موضوع الهجرة في الحد من الفقر ليجري عرضه في تشرين الثاني/نوفمبر، وسيستكمل ببرنامج للتدريب.

٣٩ - **رئيس الأساقفة ميغليوري** (الكرسي الرسولي): ذكر أن التعافي من الأزمة الاقتصادية سيكون بطيئا جدا. وقد أعلنت بعض وكالات الرصد وتقديم النصح أن معدل البطالة في البلدان الصناعية قد ارتفع خلال الـ ١٢ شهرا الماضية إلى مستويات تقارن بمستويات الثلاثينات من القرن الماضي، وزادت معدلات سوء التغذية بنسبة ١١ في المائة. وحتى إذا

كان التعافي وشيكا، فستستمر الأزمة بالنسبة لمن يبقى بدون عمل. وفي هذا السياق فمن المهم العمل صوب إحداث تغيير نوعي في إدارة الشؤون المالية الدولية.

٤٠ - وفيما يتعلق بالتدهور المتسارع للمساعدة الإنمائية الرسمية قال إنه يبدو أن جميع الأرصدة المتاحة تستخدم لمنع المزيد من الانهيار المالي. ومع ذلك، فالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من المبالغ المخصصة لإعادة القطاع المالي إلى وضعه الطبيعي. ويجب تنفيذ الالتزامات الدولية دون إبطاء أو أعذار. وينبغي التنفيذ العاجل لبيع جزء من احتياطيات المؤسسات المالية الدولية من الذهب لمساعدة أكثر البلدان فقرا ومديونية، فضلا عن الالتزام بدعم البلدان الفقيرة الذي جرى قطعه أثناء مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٥ في غلين إيغلز ومؤتمر قمة مجموعة العشرين في آذار/مارس ٢٠٠٩ في لندن. والالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ وتركيز منظمة العمل الدولية على العمل اللائق من الأمور الأساسية لتحقيق انتعاش متوازن.

٤١ - وأضاف أنه في نظام اقتصادي يخدم مصالح الفقراء، يجب أن يتمكن هؤلاء من الدفاع عن حقوقهم في إطار سيادة القانون. وفضلا عن ذلك، لا بد أن تتاح للفقراء إمكانية أكبر للحصول على التعليم، الذي ينبغي أن يتعدى التعليم الأساسي أو التدريب المهني.

٤٢ - **السيد كينيدي** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): تكلم عن البند ٥٧ (ب)، فقال إن اليونيدو كانت تقدم الدعم إلى منظمات المشاريع لعدة سنوات، واعترف بقيمة الأفراد والأسر والأطفال والمجتمع بوجه عام التي أوجدتها جهود المرأة في القطاعات الإنتاجية. وفي هذا الصدد، يسر اليونيدو أن تشارك في تنظيم شروع فيينا في الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ٢٠٠٩ عن دور المرأة في التنمية واستضافة حلقة العمل المشتركة التي تعقد كل سنتين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. والحدث الأول المزمع عقده في أواخر تشرين الأول/أكتوبر سيعرّف بالدراسة الاستقصائية ويفسرها وسيتضمن عروضا يقدمها فريق من الخبراء يشارك في إعداد التقرير. أما الحدث الثاني المزمع عقده في شباط/فبراير ٢٠١٠ فيستهدف استكشاف جوانب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تتعلق بتدعيم الملكية الوطنية على حساب التنمية. وستركز العروض في حلقة العمل على خلق فرص اقتصادية للنساء وتحسين إمكانية حصول المرأة على الممتلكات وكفالة مشاركتها في صنع القرار الاقتصادي.

٤٣ - **السيدة بارث** (منظمة العمل الدولية): قالت إنه منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦٣ بشأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) شاركت منظمة العمل الدولية بفعالية مع شركاء منظومة الأمم المتحدة لكفالة اتساق السياسات وإقامة أوجه التآزر والتكامل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بموضوع العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع.

٤٤ - وأضافت أنه ينبغي لجهود القضاء على الفقر أن تركز على أكثر أفراد المجتمع ضعفا، بمن فيهم النساء. فالمرأة عامة ما تكون أقل حظا في سوق العمل. ومن الضروري وجود منظور جنساني قوي في الاستراتيجيات الإنمائية.

٤٥ - ومضت تقول إن انتعاش العمالة كثيرا ما يتأخر عن الانتعاش الاقتصادي لفترة تتراوح بين ٤ إلى ٥ سنوات. وقد اهتمت منظمة العمل الدولية بتخفيض هذه الفترة من خلال المشاركة في الحد الأدنى العالمي من خدمات الحماية

الاجتماعية والعهد العالمي للوظائف. وتعطي خطة عمل العقد الثاني على نطاق المنظومة زخما لخطة النهوض بالإنتاج التي يمكن أن تساعد على الإسراع بانتعاش العمالة.

٤٦ - واستطردت قائلة إنه يوجد فجوة واسعة الانتشار في الحقوق ويجب معالجتها إذا كان يتعين التصدي للفقر. وقد دفعت الفجوة في الحقوق بكثير من الأفراد إلى الفقر من خلال حرمانهم من أبسط حقوقهم الأساسية. وقد زادت الفجوات في الحماية الاجتماعية من حدة الفقر، مما يعني أن الشيخوخة والمرض والاحتمالات الأخرى يمكنها أن تدفع بالضعفاء إلى الفقر مرة أخرى. وتوجد أيضا فجوة في الحوار الاجتماعي تمنع المشتغلين بوظائف مثل الزراعة الكفافية والخدمة في المنازل وأعمال المهاجرين من جعل أصواتهم مسموعة. والعمالة هي مفتاح تكوين الثروة وتوزيعها على نحو عادل. وهذا هو الطريق الرئيسي للخروج من الفقر. والبلدان التي نجحت في الحد من الفقر لم يكن لديها استراتيجيات للنمو الاقتصادي فحسب، بل استراتيجيات لنمو العمالة أيضا.

٤٧ - **السيد كاراجورجيادس** (المراقب عن منظمة فرسان مالطة): قال إن القضاء على الفقر كان رسالة منظمته على مدى ٩٠٠ سنة. والمنظمة موجودة دائما لخدمة الفقراء والمحرومين. وتعمل المنظمة في أكثر من ١٢٠ بلدا وتحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع ١٠٠ دولة فضلا عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويبلغ عدد أعضاء المنظمة ١٢ ٥٠٠ عضو ويعمل بها ٨٠ ٠٠٠ موظف متطوع وموظف بأجر من الأطباء والمساعدين الطبيين على درجة عالية من الكفاءة.

٤٨ - وأضاف أن المنظمة لديها مشاريع رائدة فعالة في البلدان النامية، بما في ذلك تدريب ٩٩ امرأة فقيرة في مقاطعة بفييت نام على تنظيم المشاريع، ومشروع لمكافحة سوء تغذية الأطفال في أوغندا، ومشروع في رومانيا لتقديم الأدوية والملابس وتوصيل الوجبات وغيرها من الخدمات إلى المعوقين والمسنين. وقد منحت الجمعية العامة قبل ١٥ سنة المنظمة صفة المراقب الدائم. والمنظمة تتابع مبادرات الجمعية العامة عن كثب. وهي مستعدة دائما لتحسين أنشطتها لتعزيز التنمية.

٤٩ - **السيدة سيماسينغي** (سري لانكا): قالت إن أكثر من ٥٠ مليون نسمة إضافية كتب عليهم الفقر المدقع المتصل بالأزمة المالية والكساد، ويمكن لهذا الرقم أن يزداد إلى ٩٠ مليون. ولهذا سيكون من الصعب على بلدان كثيرة أن تفي بالهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع. ومع ذلك، فتجديد الالتزام بالمساعدات الإنمائية يدعو إلى التفاؤل.

٥٠ - وأضافت أن سري لانكا تعبئ الموارد المالية لتمويل مشاريع الائتمان البالغ الصغر والتمويل البالغ الصغر بغية تمكين فقراء الريف ومعالجة التفاوتات الجنسانية في الدخل فضلا عن تلك التفاوتات القائمة بين سكان الريف والحضر. وقد تناقصت نسبة الفقراء من ٢٢,٧ في المائة إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٨. وظلت البطالة أحادية الرقم منذ عام ٢٠٠٠، وهي تقل تدريجيا منذ عام ٢٠٠٥. وتشير أحدث البيانات للربع الثالث من عام ٢٠٠٨ إلى معدل منخفض بشكل تاريخي، وهو ٥ في المائة.

٥١ - ومضت تقول إن سري لانكا في طريقها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم والصحة. وهناك معدل نجاح يبلغ ٩٨ في المائة في الالتحاق العام بالمدارس الابتدائية وإتمامها. والتكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية يثير الإعجاب. كما تناقصت معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة. ويركز إطار السياسات الإنمائية لصالح الفقراء لمدة عشر سنوات على تقديم خدمات مالية مستدامة وتركز على الفقر، بما فيها تقديم قروض إلى

المشاريع البالغة الصغر والصغيرة، فضلا عن الأسر المعيشية الفقيرة.

٥٢ - واستطردت قائلة إن مصرف سري لانكا المركزي قد نفذ مشاريع التمويل البالغ الصغر للتخفيف من حدة الفقر وقد تركزت تلك المشاريع في المناطق الريفية. وأتيحت إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى الخدمات المالية وانتفعت نسبة ٨٢,٥٥ في المائة من الأسر المعيشية من هذه الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية. ونسق المصرف المركزي أيضا خطوطا ائتمانية متعددة ذات عناصر للتمويل البالغ الصغر. وفي هذا الصدد، فإن المساعدة المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية موضع تقدير، مثلها مثل المساعدة المقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي التي ستستخدم في مشاريع التمويل البالغ الصغر في المقاطعات الشمالية والشرقية التي تحررت مؤخرا. والتمويل البالغ الصغر في سري لانكا، كما هو الحال في كثير من أجزاء العالم الأخرى، يكون معظم عملائه من النساء.

٥٣ - وقالت إن المنظور الجنساني كان مدمجا في الإطار الإجمالي للسياسات في البلد. وقد وضع تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوات القائمة بين الجنسين لعام ٢٠٠٨ سري لانكا في المرتبة ١٢ بين أكثر من ١٦٠ بلدا. وتشكل النساء أغلبية القوى العاملة في قطاعات الاقتصاد الرئيسية المدرة للنقد الأجنبي، بما فيها صناعة الملابس والتحويلات الخارجية وصناعة الشاي. وجرى البدء في برنامج شامل يراعي المنظور الجنساني لمعالجة القضايا المتصلة بالعمالة والرفاه الاجتماعي والعقلي ومساعدة الريفيات على تحقيق كامل إمكاناتهن.

٥٤ - وأضافت قائلة إن نسبة الإناث إلى الذكور بلغت ٩٩ في المائة في التعليم الابتدائي و ١٠٦ في المائة في التعليم الثانوي و ١٨٧ في المائة في التعليم العالي. وبلغت النسبة بين النساء والرجال من الملمين بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة ١٠١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦. ويشهد نصيب المرأة في العمالة المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي على ارتفاع المساواة بين الجنسين وارتفاع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي. ويعزز قطاع الرعاية الصحية إنتاجية القوى العاملة. وتحقق سري لانكا أهدافا طموحة للرعاية الصحية، حتى في غياب خطط للتأمين الصحي، من خلال تخصيص نصيب صغير من إيرادات الضرائب للإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية.

٥٥ - واستطردت قائلة إنه بالرغم من النضال المتواصل ضد الإرهاب وأمواج تسونامي المدمرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، حافظت سري لانكا على الزخم اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. والشراكات الدولية هامة جدا بالنسبة لدعم الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية - ولهذا يجري تشجيع المانحين على إدراج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في حساباتهم عند تخصيص الموارد من أجل المساعدة الإنمائية.

٥٦ - تولى السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (A/64/221)

٥٧ - **السيد شودري** (شعبة التنمية المستدامة، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي (A/64/221)، فقال إن التقرير انتفع من المدخلات القيِّمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأمانة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي. كما أنه اعتمد على الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة

للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالزراعة والتنمية الريفية.

٥٨ - وأضاف أن الطفرة في الأسعار عام ٢٠٠٨ كانت نتيجة العديد من العوامل القصيرة الأجل. وعلاوة على ذلك فإن النقص المزمن في الاستثمار منذ الثمانينات أدى إلى بطء نمو القطاع الزراعي. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٢,٦ في المائة خلال السنة الحالية بعد أن توسع منذ عام ٢٠٠٤. وبالرغم من توقع حدوث انتعاش معتدل عام ٢٠١٠ يبقي الاقتصاد العالمي هشا. وسيترك ذلك أثره على الأمن الغذائي.

٥٩ - واستطرد قائلا إنه استجابة للأزمة الغذائية، أنشأ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، ووضعت هذه الفرقة إطارا شاملا للعمل. ورسم هذا الإطار الخطوط العريضة لمجالين من مجالات التدخل، وهما معالجة الاحتياجات الفورية للسكان الضعفاء وبناء القدرة والإسهام في تحقيق الأمن في مجالي الغذاء والتغذية. وقد قدمت فرقة العمل الدعم للسلطات الوطنية في كلا المجالين، كما قدمت الدعم الطويل الأمد لتحسين الإنتاج وتحسين المقدرة على تحمل تقلب الأسعار والصدمات الخارجية. وجرى الإسهام في بناء قدرات صغار المزارعين، وقُدمت مستويات لم يسبق لها مثيل من المساعدات الغذائية إلى البلدان الأكثر تضررا من ارتفاع الأسعار. وأنفق البنك الدولي ٧٨٠ مليون دولار في سنة واحدة في إطار برنامجه العالمي للاستجابة لأزمة الأغذية. وتنسق أمانة فرقة العمل الأنشطة في ٣٥ بلدا.

٦٠ - ومضى يقول إنه في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، جرى التوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية متعددة الجوانب تتضمن إدماج برنامج الأمن الغذائي في الإطار الأوسع نطاقا للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وبرامج الحد من الفقر؛ كما تتضمن تنشيط الزراعة في البلدان النامية من خلال ثورة خضراء مستدامة؛ وتوفير الحماية الاجتماعية من خلال استراتيجيات اجتماعية تستخدم تدابير السياسات، بما فيها الاستثمار في الهياكل الأساسية والتنمية المؤسسية وبناء القدرات؛ وتعزيز التعاون الدولي الذي يؤدي إلى تعبئة الموارد والتعاون في مجالي البحث والتنمية، مما يدعم اتساق السياسات وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية.

٦١ - وأضاف أن الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ما زالا في قمة جدول الأعمال السياسي الدولي. وقطعت الحكومات والجهات المانحة وشركاء التنمية التزامات جديدة للمشاركة من جديد في القطاع الزراعي. ووافقت مجموعة الثمانية على رصد أكثر من ٢٠ بليون دولار للزراعة على مدار السنوات الثلاث القادمة. وقبل الأزمة الغذائية تجزأت النهج إزاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وجرى الانتباه الآن إلى هذه المشكلة.

٦٢ - **السيدة عثمان** (السودان): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشارت إلى أن منظمة الأغذية والزراعة ذكرت أن هناك غذاء يكفي لتغذية ضعف سكان العالم. وبالتالي، يجب توخي الحرص في معالجة الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي. فعدد من يعانون من الجوع يزداد، وقد كشفت الأزمة الغذائية عن اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد العالمي مما كان له آثار مباشرة على الزراعة والأمن الغذائي.

٦٣ - وأضاف أنه ينبغي لأي نهج شامل أن يتضمن زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحفيز التدخلات قبل وبعد الحصاد، وكفالة الموارد المالية الكافية، والتأكيد على نمو القطاع الخاص وصغار الملاك. ويجب اعتماد الحلول السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والمالية والتقنية الدائمة. ولهذا ينبغي لأية استراتيجية تنجح في هزيمة الفقر أن تتضمن مؤسسات أقوى ذات مساءلة أفضل، وسوقا عالمية مستقرة، وتعزيزا لإمكانية وصول المنتجات الزراعية من البلدان النامية إلى الأسواق، والقضاء على الإعانات التي تشوه التجارة، والاستثمار المستدام في الإنتاج الزراعي والبحث، والدعم المستهدف للنهوض بالقطاع الزراعي في البلدان النامية بما في ذلك صغار المزارعين والفقراء. والسياسات الاقتصادية والتجارية الدولية التي جرى الأخذ بها في الـ ٢٥ سنة الماضية لم تشجع على إنتاج الأغذية في البلدان النامية، وأعادت توجيه أنماط الاستهلاك في البلدان النامية، وأتاحت مزايا لاستيراد الأغذية المدعمة من البلدان المتقدمة النمو، مما كان له أثر خطير على قدرات الإنتاج المحلية.

٦٤ - ومضت تقول إنه بالرغم من الضرورة الملحة لعكس الإتجاه المنخفض في نصيب الزراعة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، توجد حاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في البلدان النامية. وينبغي تكثيف استثمارات وشراكات القطاع العام والقطاع الخاص. والتجارة أمر أساسي أيضا في تحقيق الأمن الغذائي، ويجب على التجارة الدولية أن تعزز الإنتاج الغذائي العالمي وأن تتيح قدرا أكبر وأكثر عدلا من العوائد للبلدان النامية. ويمكن لنظام تجاري دولي مفتوح وبلا عوائق وغير تمييزي ويستند إلى أسس أن يعزز الزراعة ويسهم في الأمن الغذائي.

٦٥ - ومضت تقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعترف بجهود منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتدعيم التعاون. وعلى فرقة عمل الأمين العام أن تضطلع بدور هام كذلك. ومن المأمول أن يجد مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حلا جادا لقضايا الأمن الغذائي. وتضطلع أعمال البحوث الزراعية أيضا بدور هام.

٦٦ - **السيد كليب** (إندونيسيا): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقال إن الاقتصاد العالمي للأغذية والزراعة قد تغير تغيرا كبيرا على مدار الـ ٢٠ سنة الماضية. وعلى الرغم من إنتاج كمية أكبر من السلع الأساسية الغذائية، يزداد انعدام الأمن الغذائي. وهناك عدد من الجائعين في العالم أكبر من أي وقت مضى، ويبلغ هذا العدد أكثر من بليون جائع. ومن المفارقات أن كثيرا منهم يشاركون في الزراعة.

٦٧ - وأضاف أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ترى أن سياسات الأمن الغذائي والسياسات الزراعية يجب أن تدمج في عملية التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب أن يكون هناك تلاحم بين الدعم الإنمائي الدولي للأمن الغذائي والتنمية المستدامة وأهداف التنمية. ومن الأساسي توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، ونقل التكنولوجيا الملائمة، وزيادة الاستثمار المحدد الأهداف في الزراعة بالتوازن مع احترام البيئة.

٦٨ - ومضى يقول إن الفقراء وصغار الملاك من المزارعين هم أساس المجتمعات المحلية الريفية في آسيا وفي أماكن أخرى. ولدي هؤلاء موارد شحيحة وإمكانية وصول ضعيفة إلى الأسواق ويتعرضون للجوع وسوء التغذية. ويجب أن يحصلوا على إمكانية أفضل للوصول إلى التمويل والمدخلات الزراعية. ويمكن تحسين إنتاجهم الزراعي والأمن الغذائي لأسرهم المعيشية من خلال الأخذ بنهج عضوية وطبيعية ومستدامة وتقوم على أساس المجتمع المحلي في الزراعة. ويمكن لصغار الملاك المساعدة على حل مشكلة الأمن الغذائي بزيادة الإنتاجية.

٦٩ - واستطرد قائلا إنه يجب تدعيم شبكات الأمن الغذائي والأمان الاجتماعي، كما يجب ضمان وجود مخزونات احتياطية كافية تحسبا لحالات الطوارئ. ويجب أن يكون النظام المالي العالمي وتجارة الأغذية ببورصات السلع الأساسية أفضل تنظيما. وينبغي ألا يعامل الغذاء كصك للاستثمار. وينبغي التعجيل بإصلاح التجارة الزراعية بغية توفير إمكانية وصول صغار المزارعين إلى أسواقهم المحلية. وأخيرا، يجب تدعيم الإدارة العالمية للأمن الغذائي. ومن الأمور الهامة في هذا الصدد عملية الإصلاح الجارية حاليا في منظمة الأغذية والزراعة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي.

٧٠ - وأضاف أن هناك ٦٤٦ مليون نسمة يعانون من الجوع في آسيا والمحيط الهادئ. وقد نفذت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مشاريع عديدة للتعاون في مجالي الأغذية والزراعة. وتعهد قادة الرابطة بتحقيق الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الغذائي المستدام والتسويق والتجارة في المنطقة. وقد وافقت الرابطة على تدعيم تنمية الإنتاجية الزراعية من خلال الاستثمار على نحو أكبر، كما أنها تدعم التعاون بشأن البحوث الزراعية والتنمية ونقل التكنولوجيا وتحسين الهياكل الأساسية وتطوير نظم الإنذار المبكر للأمن الغذائي.

٧١ - **السيد راي** (نيبال): قال إن الزراعة أكبر قطاعات العمالة، كما أنها تساهم في اقتصاد أقل البلدان نموا. ومع ذلك، فالقطاع الزراعي يفتقر إلى الري والأدوات العلمية والتكنولوجيا والبذور والأسمدة والاستثمار والمؤسسات. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاجية والجوع. وهناك حاجة إلى أدوات حديثة لإنهاء هذه الحلقة المفرغة، إلا أن هذه الأدوات يجب ألا تقوض الاستدامة ومعرفة الشعوب الأصلية التي أثبتت الزمن جدواها.

٧٢ - وأضاف أن ٧٠ في المائة من العاملين بدوام كامل يعملون في القطاع الزراعي، و ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٤٠ في المائة من عائدات التصدير تأتي من القطاع الزراعي. والشروع في ثورة خضراء يتطلب شراكات إضافية بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب. ومن الأمور التي تثير القلق الإعانات الزراعية التي أوجدت ظروفا غير متساوية لمنتجات أقل البلدان نموا. ومن المأمول أن يجري الانتهاء من جولة الدوحة في وقت مبكر، مما يسفر عن إنشاء أسواق غير تمييزية بدون عوائق.

٧٣ - ومضى يقول إنه جرى حث المجتمع الدولي على أن يعكس الاتجاه إلى خفض المساعدة الإنمائية الرسمية في القطاع الزراعي. وقد جرت الإحاطة علما بالالتزام الذي قطعته مؤخرا مجموعة الثمانية باستثمار ٢٠ بليون دولار في ثلاث سنوات لتشجيع التنمية الريفية في البلدان الفقيرة. ومن الضروري زيادة الدعم الدولي لأقل البلدان نموا لإطعام الجياع، كما أنه توجد حاجة إلى اتخاذ تدابير مستدامة طويلة الأمد للتنمية الزراعية. وتستلزم الأزمة الغذائية قدرات مؤسسية وطنية ودولية ملائمة لإدارة الأمن الغذائي. وفرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالأزمة العالمية للأمن الغذائي موضع تقدير. ومن المأمول اتخاذ إجراءات ملموسة بقدر أكبر، بما فيها تنفيذ الإطار الذي اعتمدته فرقة العمل. وينبغي لمؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي المزمع عقده في روما في تشرين الثاني/نوفمبر أن يمهد الطريق لإقامة نظام عالمي للإدارة وآلية للمساءلة للأمن الغذائي.

٧٤ - **السيدة زالكابلاي** (ماليزيا): قالت إن تقرير الأمين العام بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي كان ينبغي أن يعالج المشكلة الأساسية، وهي أفضل طريقة لموازنة المصالح المتنافسة بين السلع الأساسية الطويلة والقصيرة الأمد، وبين تعزيز القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وبين زيادة الإنتاج الزراعي ومعالجة اعتبارات تغير المناخ.

٧٥ - وأضافت أن هناك ميل في المجتمعات ذات الانتخابات الدورية لتفضيل الاعتبارات القصيرة الأمد، مثل إعانات الأغذية. ولا تكفي هذه الإعانات بوجه عام بمرور الوقت. وسيكون من الأكثر فعالية استخدام موارد مخصصة للإعانات لتعزيز الإنتاج الزراعي باستخدام أحدث التكنولوجيات والتقنيات. ومع ذلك، تواجه حكومات كثيرة صعوبات عند إلغاء إعانات الغذاء بسبب خطر حدوث اضطرابات اجتماعية وهزيمة انتخابية.

٧٦ - ومضت تقول إن معظم البلدان النامية استثمرت رأس مال ضخم لتعزيز التصنيع، ونتيجة لذلك جرى إهمال القطاع الزراعي. وبالتالي، حدثت تغيرات اجتماعية ضخمة تضمنت انتقال السكان من المناطق الريفية إلى الحضرية. وعكس هذه العملية عن طريق تعزيز الزراعة لا يتطلب الآن موارد مالية لهذا الغرض فحسب، بل أيضا لمعالجة تكلفة التحول الاجتماعي الناجمة عن إعادة تنظيم الهيكل الاقتصادي مرة أخرى.

٧٧ - واستطردت قائلة إن التقرير يتوخى أن تكون البلدان النامية من منتجي السلع الأساسية الخام، كما كان الوضع سابقا. ولا يتضمن التقرير إشارة إلى ضرورة مشاركة الدول النامية في أنشطة ما بعد التنفيذ.

٧٨ - وأضافت قائلة إنه كان ينبغي للتقرير أن يعالج بقوة أكبر قضيتي المضاربات والتمويل فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية وأثر ذلك على أسعارها. لقد خصص تقرير التجارة والتنمية الذي صدر مؤخرا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فصلا كاملا عن تمويل أسواق السلع الأساسية، واستخلص أن هذا التمويل قد زاد من تغيرات الأسعار زيادة غير متعلقة بالعوامل الأساسية للسوق، وأن تدخل المستثمرين الماليين على نحو أكبر في أسواق السلع الأساسية أدى إلى زيادة التقلب في الأسعار، وقد يكون قد أدى إلى زيادة أثر حركة أسعار النفط على أسعار المواد الغذائية.

٧٩ - واستطردت تقول إنه يجب مراقبة الأثر الاجتماعي - الاقتصادي الأكبر للجوع. وأضافت أنه جاء في تقرير الأمين العام أن هناك ما مجموعه ١٧٨ مليون طفل يعانون من توقف النمو من جراء سوء التغذية المزمن وضعف النظام الغذائي. ويؤدي الجوع إلى نقص مستويات التحصيل التعليمي، مما سيعود بأضرار دائمة على الأجيال القادمة.

٨٠ - وأضافت أن ماليزيا خصصت بليون دولار لتحويل المزارعين التقليديين إلى مزارعين حديثين. وقد جرى توزيع ما يزيد عن نصف هذا المبلغ. وخصصت حكومة بلدها مؤخرا مليون دولار لتزويد المزارعين مجانا بالمعدات الحديثة. وقد أسفرت هذه التدابير عن نتائج. فقد أصدر المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية مؤخرا تقريرا وضع ماليزيا في قائمة البلدان التي تتمتع بأكبر تحسن في المؤشر العالمي للجوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.